مسح القوى العاملة

للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيّمات وبعض التجمّعات في لبنان، 2011

الموجز التنفيذي

منظمة العمل الدولية

لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

الفهرس

تمهيد	3
كلمة شكر	4
أبرز العناوين والخلاصات	5
الخصائص الديموغرافية	7
التحصيل العلمي	9
المشاركة في القوى العاملة	12
القوى العاملة الفلسطينية (النشاط الاقتصادي)	12
السكان غير الناشطين	14
العمالة وخصائص العاملين	14
البطالة وخصائص العاطلين عن العمل	18
الدخل	20
ظروف العمل	21
معلومات حول المسح	25
المراجع	26

تمهيد

لفترة طويلة من الزمن، بقي الجدل الدائر حول حقّ الفلسطينيين في العمل في لبنان محاطًا باعتبارات سياسة ونزعة عامة إلى الخلط بين الحقّ في العمل والتوطين. ويُعزى هذا الأمر في جانب منه إلى ندرة البيانات الموثوقة حول القوى الفلسطينية العاملة في لبنان، نتيجةً لاستبعاد منهجي لهؤلاء اللاجئين من المسوحات الاحصائية الوطنية.

وسعيًا منها لمعالجة هذا النقص في البيانات، قامت منظّمة العمل الدولية ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بإنجاز مسح للقوى العاملة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والتجمّعات في لبنان، في إطار مشروع يُنفّذ بتمويل من الاتحاد الأوروبي بعنوان "تحسين فرص العمل والحماية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان".

فمسح القوى العاملة يلقي الضوء على خصائص وظروف العاملين الفلسطينيين من منظور التنمية والحقوق، ويساعد صانعي السياسات والجهات المعنية الوطنية على خوض مناقشات مطّلعة مسندة بالبيانات حول هذا الموضوع، ويهدف إلى إثراء النقاش الجاري حول ظروف العمل والاوضاع المعيشية للفلسطينيين ووصولهم إلى الحماية الاجتماعية.

بالاستناد إلى نتائج المسح، فإنّ هذا الموجز التنفيذي يزوّد شركاءنا وسائر الجهات المعنية بمعلومات واضحة وبسيطة حول وضع القوى العاملة الفلسطينية اليوم. سوف تلي هذا التقرير الموجز دراسةٌ تحليلية أكثر تفصيلاً تقوم بتحليلٍ عميق وشامل لنتائج المسح وخصائص القوى العاملة الفلسطينية في لبنان.

يشكّل المسح والتقارير المرافقة له جزءًا من مجموعة الأنشطة الآيلة إلى تعزيز حقّ الفلسطينيين في العمل في لبنان، منها مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، وإنشاء مراكز للتوظيف في مختلف المناطق، واستحداث مركز للموارد حول قضايا عمل الفلسطينيين، واستمرار أنشطة المناصرة وحملات التوعية.

نودّ أن نعرب عن امتناننا لجميع الذين شاركوا في هذه المساعي، خاصّة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كلّ من رام الله ودمشق، ومؤسسة فافو النرويجية للدراسات التطبيقية، وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، فلها منا جميعها جزيل الشكر والتقدير على ما أبدته من كفاءة ومرونة في التعاون.

ندى الناشف
المدير العام المساعد
المدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

سمير الخوري
رئيس
لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

آنجلينا آيخهورست
السفيرة، رئيسة بعثة
الاتحاد الأوروبي في لبنان

كلمة شكر

إنّ المسح والتقارير المرافقة له ما كانت ممكنة لولا الجهود والمساهمات القيّمة التي قدّمها عدد من الأفراد والمنظمات.

تولّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تحت قيادة السيدة علا عوض، إجراء المسح الذي تخلّلته أنشطة المعاينة والاختبار وجمع البيانات وتدريب الباحثين والتحرير والترميز. كما نودّ أن نتقدّم بجزيل الشكر من يوسف ماضي وسهى كنعان ومحمد العمري ونايف عابد على إشرافهم الدؤوب يومًا بعد يوم على مختلف مراحل المسح.

والشكر موصول لآجي تلتنس من مؤسسة فافو على تقديمه الإرشاد والدعم الفني حول تصميم المسح والمعاينة وتدقيق البيانات وتحليلها، فضلاً عن أكرم عطاالله الذي أشرف مباشرة على جمع البيانات والأعمال الميدانية.

وقد اعتمد مسح القوى العاملة على استمارة ودليل الأوضاع المعيشية للأسر في الشقّ المخصّص منه للتوظيف، والذي أعدّته إدارة الإحصاء المركزي بقيادة الدكتورة مارال توتليان التي قدّمت دعمًا قيمًا سهّل تنفيذ الأنشطة الاحصائية.

كما تكرّمت جمعية المساعدات الشعبية النروجية بتأمين الدعم اللوجيستي والمكان للعمل والتدريب.

نودّ أن نتقدّم بالشكر من جميع الخبراء والاستشاريين الذين ساهموا في مختلف اجتماعات الخبراء: سوسن عبد الرحيم ونسرين سلطي ورمزي مبسوط على صياغة الفصول الأولية للتقرير المفصّل، مروان خواجة على الدعم الفني والخبرات التي قدّمها، والباحثين المساعدين ليلى شعار وخليل أسمر على إعداد الجداول الإحصائية.

ولن يغيب عنّا أن نتقدّم بشكر خاص من فرهد مهران لدعمه القيّم طيلة المشروع والإرشاد الفنّي حول تصميم المسح والاستبيان وتحليل البيانات.

من منظمة العمل الدولية، قدّمت ماري قعوار الإرشاد الفني في حين تولّت سوسن المصري تنسيق الاعداد للمسح وصياغة التقرير الموجز وقامت سحر عمران بتقديم المساعدة الادارية.

أخيرًا وليس آخرًا، نودّ أن نعرب عن عميق امتناننا لبعثة الاتحاد الأوروبي على دعمها المالي، ولجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية وجميع الأسر الفلسطينية في مختلف المخيّمات على تعاونها القيّم وعلى وقتها وانفتاحها، فلولاها لما كان إجراء المسح ممكنًا.

أبرز العناوين والخلاصات

يقيم في لبنان 260,000 إلى 280,000 لاجئ فلسطيني في 12 مخيّمًا و42 تجمّعًا موزّعًا على مختلف المناطق اللبنانية (شعبان وآخرون، 2010) ، يعاني معظمهم من ظروف معيشية قاسية تتّسم باستشراء الفقر وانعدام البنية التحتية والمساكن اللائقة ومحدودية الوصول إلى الخدمات الجيدة والحماية الاجتماعية، ناهيك عن القوانين والأنظمة التمييزية.

ترتبط الظروف التنموية اللاجئين الفلسطينيين ارتباطًا وثيقًا بأوضاعهم الوظيفية، فالحواجز التي تحول دون وصولهم إلى فرص عمل منصفة ولائقة تزيد من حدّة الفقر وهشاشة الظروف التي يعانون منها. فشروط توظيف اللاجئين الفلسطينيين تعكس التمييز والاستغلال الذي يتعرّضون له في مكان العمل، حيث يُحرم معظمهم من الحماية وحقوق العمل الكاملة بسبب القيود القانونية أو الانحياز.

يقدّم هذا الملخّص لمحة عن ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في ثلاثة أقسام تتناول الخصائص الديموغرافية والتعليم والقوى العاملة، علمًا أن قسم القوى العاملة يستحوذ على الجزء الأكبر منه. فهو يفيد بمختلف خصائص القوى العاملة، منها العمالة والبطالة وخصائص العاملين والعاطلين عن العمل والدخل وشروط العمل والحماية والتقديمات، بالإضافة لأية سمات يتميز بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

في ما يلي سرد لأبرز العناوين والنتائج التي توصّل إليها التقرير:

- إنّ القوى العاملة الفلسطينية واللبنانية تتّسم عمومًا بخصائص مماثلة من حيث معدّل النشاط الاقتصادي والوضع في العمل والمهن وقطاع النشاط الاقتصادي. ولم تتطوّر ملامح القوى العاملة مع الوقت، فالمقارنة مع دراسات سابقة لم تفد عن أي تغيير في الوضع الوظيفي وشروط عمل اللاجئين الفلسطينيين.
- القوى العاملة الفلسطينية مكوّنة من عاملين غير ماهرين معظمهم من الشباب، لم يحصّلوا الكثير من التعليم ويزاولون في غالبهم أعمالا وضيعة تتركّز في التجارة والبناء. وتعمل نسبة كبيرة منهم في القطاع الخاص على أساس يومي أو أسبوعي أو على أساس الإنتاج.
- إنّ مشاركة المرأة في القوى العاملة متواضعة للغاية، غير أنّ النسبة القليلة من النساء العاملات أكثر تعلمًا من الرجال، ويتمتّعن بشروط عمل ومزايا أفضل، إنّما مقابل أجور أدنى. ومعظم الفلسطينيات يعملن في مجال التعليم والصحة، كما أنّ نسبة كبيرة منهنّ يعملن لدى المنظّمات الأهلية أو المنظّمات دولية كإختصاصيين أو فنيين في مجال الخدمات والمبيعات.
- إنّ نسبة البطالة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين منخفضة نسبيًا، أسوةً بالبطالة في صفوف اللبنانيين، لكنّها أدنى بكثير من البلدان المجاورة. وكما هو متوقّع، تستشري البطالة في صفوف الشباب والنساء وحملة الشهادات الجامعية.
- يرتبط ارتفاع المستوى العلمي بارتقاء الوضع الوظيفي وفرص العمل اللائق. فأصحاب الشهادات الجامعية يتقاضون أجورًا أفضل مقابل ساعات عمل أقلّ ويستفيدون من مزايا وحماية أفضل.
- تظهر مؤشّرات ظروف العمل انعدام الاستقرار والهشاشة التي تتّسم بها أوضاع الفلسطينيين في العمل، فقلّة قليلة تعمل بموجب عقود خطية ونسبة لا تذكر تنعم بالتأمين الصحي أو بإجازات مدفوعة أو إجازات مرضية مدفوعة، كما أن نسبة ضئيلة تتقاضى معاشات تقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة.

- يعمل اللاجئون الفلسطينيون لساعات طويلة مقابل أجور زهيدة. فمتوسط الدخل الشهري للعامل الفلسطيني دون الحد الأدنى للأجور ويمثل 80% من متوسط الدخل الشهري للعامل اللبناني (استنادًا إلى أرقام العام 2007)[1]. كما يتّضح تفاوت في الأجور بين الجنسين حيث أنّ المرأة تجني 82% من دخل الرجل. كما أنّ نصف العمال الفلسطينيون يتقاضون أقل من 500,000 ل ل في الشهر.
- يترافق تدنّي الأجور مع ساعات العمل الطويلة. فالعامل الفلسطيني يعمل 47 ساعة في الأسبوع في المعدّل والعامل في التجارة والبناء والفنادق والمطاعم يعمل لساعات أطول من باقي الفئات.
- إنّ خصائص اللاجئين الفلسطينيين متشابهة نسبيًا بين مختلف المناطق، لكن يبدو أنّ اللاجئين في البقاع، رغم أعدادهم القليلة، ينعمون بظروف أفضل نسبيًا، حيث تضم منطقة البقاع لاجئين أوفر علمًا يزاولون مهنًا أفضل من حيث ضمان العمل وشروط العمل اللائقة. بالمقابل يُسجّل وضع أسوأ في طرابلس صور.
- لا تُعتبر إجازات العمل ضرورية وهي ليست إلزامية في معظم المهن التي يزاولها اللاجئون الفلسطينيون، بالتالي وحدهم 2% من اللاجئين يحملون إجازة عمل. كما أنّ نصف اللاجئين الفلسطينيين مستخدمون لدى صاحب عمل فلسطيني وربع اللاجئين يعملون داخل المخيّمات فقط. على الرغم من الآمال المعقودة على التعديلات القانونية التي تم إقرارها في آب 2010 من أجل تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه لم يكن لهذه الإصلاحات أي تأثير ملحوظ حتّى الساعة على وضعهم الوظيفي.

إنّ خصائص القوى العاملة الفلسطينية في لبنان إنّما هي انعكاس للقوانين والممارسات التمييزية المتأصّلة التي منعت الفلسطينيين من الانخراط بصورة قانونية في سوق العمل اللبنانية. فتلك الظروف عرّضت العامل الفلسطيني للاستضعاف والاستغلال من جهة، بينما حرمت البلاد من فرصة استثمار قدرات الفلسطينيين من جهة أخرى. بناء عليه، قبل إحراز أي تقدّم ملموس نحو تحسين ظروف العمل والإنصاف في معاملة الفلسطينيين في لبنان، لا بدّ من اتخاذ عدد من القرارات والتدابير منها:

- الدعوة إلى إلغاء الحواجز القانونية والإدارية التي تعترض وصول الفلسطينيين إلى فرص عمل منصفة وقانونية، منها إلغاء شرط المعاملة بالمثل وإجازة العمل واستكشاف تدابير قابلة للتطبيق تسهّل دخول الفلسطينيين إلى المهن المنظمة بقوانين.
- تنظيم حملات مناصرة منّسقة ومبتكرة تدعو إلى إعطاء اللاجئين الفلسطينيين الحقّ في العمل والحماية الاجتماعية، ورفع الوعي حيال الفائدة التي تعود على الاقتصاد اللبناني من عمل الفلسطينيين، وتبديد المخاوف من الربط بين عمل الفلسطينيين والتجنيس أو التوطين.
- إقامة حوار بنّاء مع جميع الجهات المعنية منها الحكومة اللبنانية والمجموعات السياسية والنقابات العمالية والمهنية والمجتمع المدني اللبناني والفلسطيني والمنظمات والوكالات الدولية، حول حق اللاجئ الفلسطيني في العمل والحماية الاجتماعية.

[1] أنظر القسم حول الدخل في الصفحة 20.

الخصائص الديموغرافية

معظم الفلسطينيين من الشباب

يتّضح من توزيع الأسر الفلسطينية في مختلف المناطق اللبنانية أنّ الفلسطينيين يتركّزون بصورة أساسية في منطقتي صيدا وطرابلس حيث يقيم أكثر من نصف اللاجئين في لبنان، بينما تقيم نسبة ضئيلة منهم في البقاع.

وكما هو متوقّع، يطغى عنصر الشباب على التركيبة السكانية حيث أن ثلث السكان تقريبًا لا يتجاوزون سن الخامسة عشرة من العمر. غير أن هذه النسبة سجّلت تراجعًا طفيفًا في العقد الأخير بعد أن فقدت 4 نقاط عن معدّل العام 1999 البالغ 37% (فافو، 2003). والسكان الفلسطينيون أصغر سنًا نسبيًا من اللبنانيين، إذ تشكّل شريحة الذين لم يتجاوزا 24 سنة من العمر 53% من مجموع الفلسطينيين بالمقارنة مع 44% للبنانيين.

تبلغ نسبة الإعالة العمرية[2] 61% لدى الفلسطينيين بالمقارنة مع 52% لدى اللبنانيين،[3] غير أنّ هذه النسبة تختلف بعض الشيء باختلاف المناطق، مع تسجيل الحدّ الأعلى في طرابلس (68%) والأدنى في صور (54%).

حجم الأسرة صغير نسبيًا

يُقدّر الحجم المتوسّط للأسرة الفلسطينية بحوالي 5.4 فردًا،[4] مع بعض الاختلافات بحسب المناطق. لقد بقي حجم الأسرة مستقرًا طيلة سنوات عديدة علمًا أنّه كان يبلغ 5.3 في العام 1999 (فافو، 2003). عمومًا، تبقى الأسرة الفلسطينية أكبر حجمًا نسبيًا من الأسرة اللبنانية (4.2)، غير أنّ الحجم المتوسط لكلّ من الأسر اللبنانية والفلسطينية متشابه في المناطق الطرفية (إدارة الاحصاء المركزي، 2007).

خلافًا للبنانيين، لدى الفلسطينيين قلّة قليلة من الأسر الصغيرة المكوّنة من فرد أو فردَين فقط، ونسبة أكبر بكثير من الأسر الكبيرة.

توزيع الأسر الفلسطينية بحسب المناطق (%)

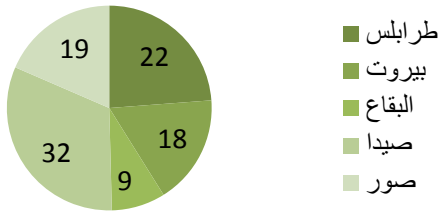

هرم أعمار السكان

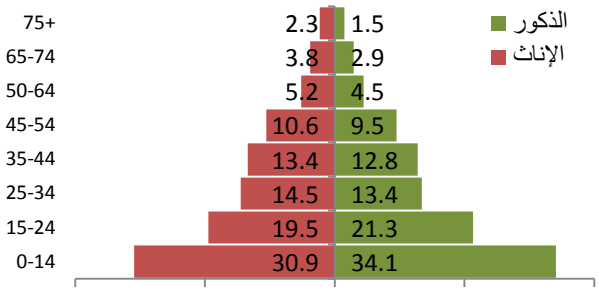

توزيع الأسر الفلسطينية واللبنانية بحسب عدد أفراد الأسرة (%)

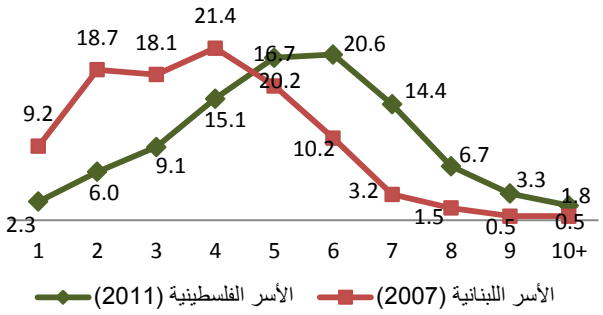

[2] تحسب نسبة الإعالة العمرية كالآتي: عدد الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد على 65 سنة، مقسومًا على عدد السكان في سن العمل في الشريحة العمرية 15–64 سنة.

[3] إدارة الاحصاء المركزي، 2007. تم إجراء المقارنة مع السكان اللبنانيين بالاستناد إلى أرقام العام 2007، بانتظار إنجاز ونشر نتائج الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر لسنة 2011.

[4] قدرت دراسة الجامعة الاميركية في بيروت ووكالة الاونروا 2010 حجم الأسرة بـ 4.5 فردًا.

توزيع الأفراد (+15) بحسب الجنس والحالة الاجتماعية (%)

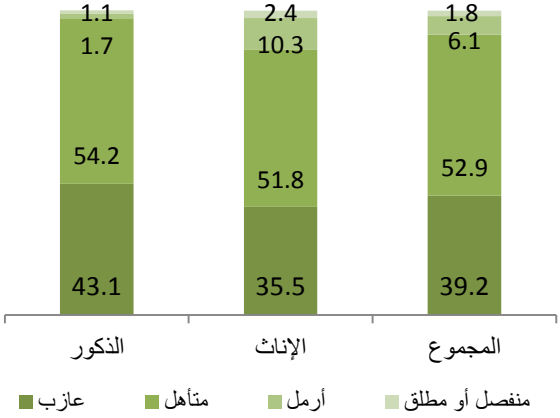

توزيع السكان بحسب نوع الوثائق الثبوتية (%)

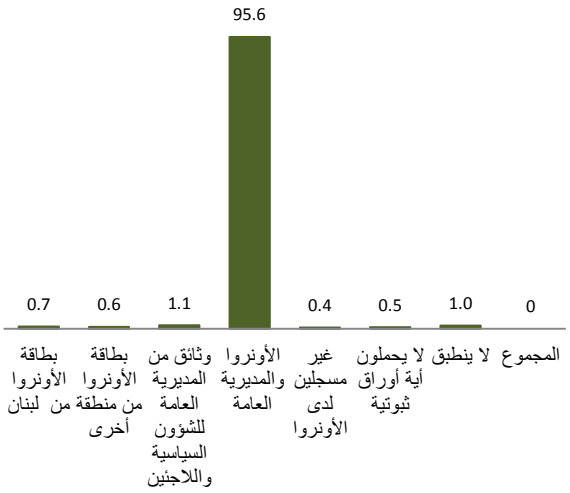

خمس الأسر تقريبًا تعيلها نساء

لقد أظهرت نتائج المسح حول الحالة الاجتماعية أن 53% من الفلسطينيين ممّن تجاوزا 15 سنة من العمر هم متأهّلين، مقابل 40% غير متأهلين، على غرار الحالة الاجتماعية للبنانيين.

إضافة لذلك، أظهرت بنية الأسرة أنّ كلّ ألف رب أسرة يقابلهم 763 زوجة و 2481 طفلاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ 82% من الأسر يعيلها ذكور مقابل 18% تعيلها إناث، مع العلم أنّ منطقة البقاع فيها نسبة عالية تبلغ 24% من الأسر التي ترأسها نساء. بالمقابل، نسبة الأسر اللبنانية التي ترأسها نساء أدنى حيث تبلغ 14% (إدارة الاحصاء المركزي، 2004).

لاجئون وُلد معظمهم في لبنان

إنّ ما يناهز 90% من اللاجئين الفلسطينيين قد ولدوا في لبنان، والقلة المتبقية تضمّ بشكل أساسي اللاجئين الأكبر سنًّا الذين ولدوا في فلسطين ولجئوا إلى لبنان غداة النكبة.

لا شكّ أن الفلسطينيين هم في أغلبيتهم الساحقة من اللاجئين، حيث أظهر توزيع السكان بحسب الوثائق الثبوتية ونوع جواز السفر أنّ 95% منهم يحملون وثيقة سفر فلسطينية لبنانية، أو ما يُعرف باسم "الوثيقة". كما أنّ 96% منهم يحملون بطاقة اللاجئ الصادرة عن الأونروا ووثائق تثبت تسجيلهم لدى المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية. وحدهم 1% من الفلسطينيين لا يحملون أية وثيقة تمنحهم صفة لاجئ.

معدّل الأمّية بحسب العمر

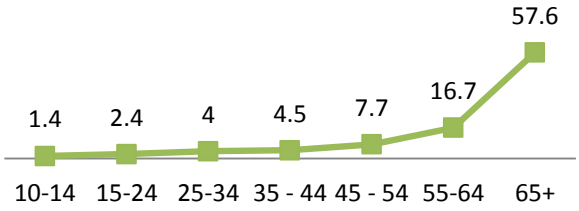

معدّل الأمّية بحسب الجنس والمناطق

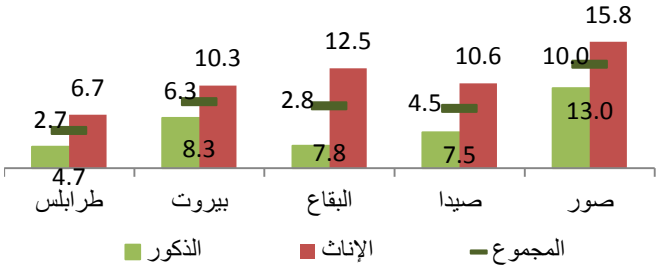

توزيع الفلسطينيين واللبنانيين بحسب التحصيل العلمي (%)[6]

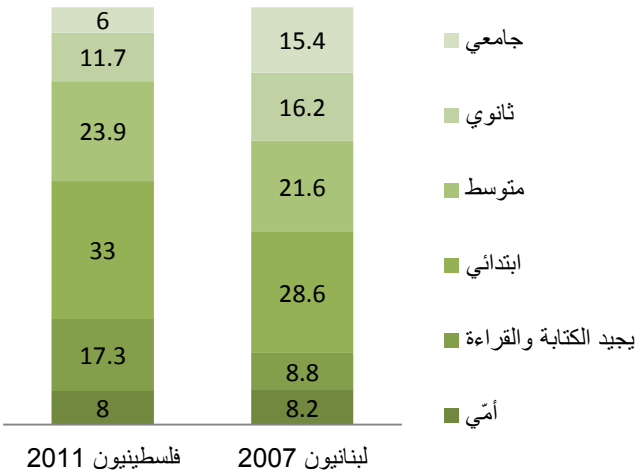

الأمّية ظاهرة تطال المسنّين

تقدّر هذه الدراسة أنّ نسبة الأمّية تبلغ 8%، مع بعض التفاوت بين الذكور (5%) والإناث (11%). كما أنّ الأمية وثيقة الارتباط بالتقدّم في السن، وبالتالي أكثر انتشارًا لدى اللاجئين الأكبر سنًا، خاصّة النساء. يبلغ معدل الأمية 80% في صفوف النساء اللواتي تجاوزن 65 سنة من العمر. بالمقابل، تطال الأمية 9% من اللبنانيين وتتّسم بالخصائص نفسها (إدارة الاحصاء المركزي، 2007).

يُسجّل تفاوت ملحوظ في معدلات الأمية بين مختلف المناطق بالمقارنة مع المعدل الوطني، مع تسجيل أكبر معدّلات لكلّ من الذكور والإناث في صور (13%) مقابل معدّل أدنى بكثير يناهز 5% في طرابلس.

على الرغم من بعض التقدّم، لا يزال مستوى التحصيل العلمي متدنيًا

أكثر من نصف الفلسطينيين لم يتجاوزا مرحلة التعليم الابتدائي، غير أنّ التحصيل العلمي، على الرغم من هذه الصورة القاتمة، شهد تحسّنًا ملحوظًا لدى اللاجئين الفلسطينيين في السنوات العشر الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الثانوي من 6% سنة 1999 لحوالي 12%. لكنّ نسبة الفلسطينيين الذين بلغوا مرحلة التعليم العالي بقيت مستقرّة حول 5–6% (فافو، 2003).

إنّ محدودية فرص التعليم المتاحة للاجئين الفلسطينيين، كمًّا ونوعًا، والمقرونة باستشراء الفقر، جعلت من مستوى التحصيل العلمي لدى الفلسطينيين دون مستوى التحصيل العلمي لدى اللبنانيين. فعلى الرغم من الارتفاع الواضح في نسبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي أو يجيدون القراءة والكتابة[5]، تبقى نسبة الذين حصّلوا الدراسات الجامعية أعلى في صفوف اللبنانيين.

[5] تضم فئة "يجيد الكتابة والقراءة" أولئك الذين يمكنهم القراءة والكتابة والذي لم ينهوا أي مرحلة تعليمية.
[6] بعد أن أظهرت النتائج التحاق نسبة ضئيلة بالتعليم المهني، تمّ إلحاق مختلف مراحل التعليم المهني بمراحل التعليم العام الموازية لها.

توزيع الذكور والإناث بحسب التحصيل العلمي (%)

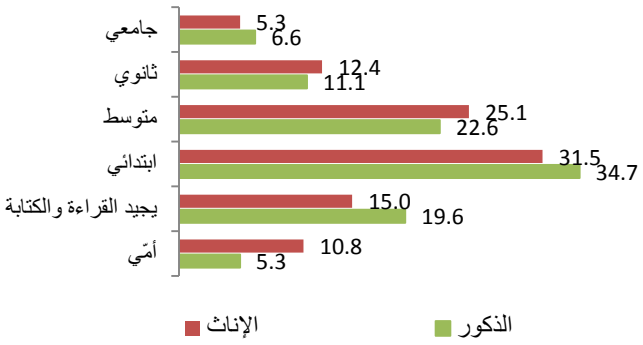

نسبة الذين أنهوا التعليم الثانوي والجامعي من مجموع السكان في كل منطقة

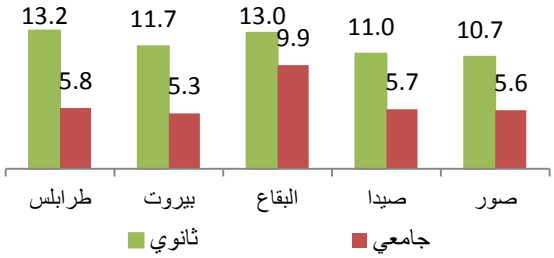

معدلات الالتحاق الإجمالية والصافية بحسب مرحلة التعليم والجنس

	الذكور	الإناث	المجموع
معدل الالتحاق الإجمالي في **الابتدائي**	108	105	106
معدل الالتحاق الصافي في الابتدائي	93	96	95
معدل الالتحاق الإجمالي في **المتوسط**	58	75	66
معدل الالتحاق الصافي في المتوسط	55	68	61
معدل الالتحاق الإجمالي في **الثانوي**	23	39	31
معدل الالتحاق الصافي في الثانوي	16	27	22

معدّل الالتحاق بحسب العمر والجنس

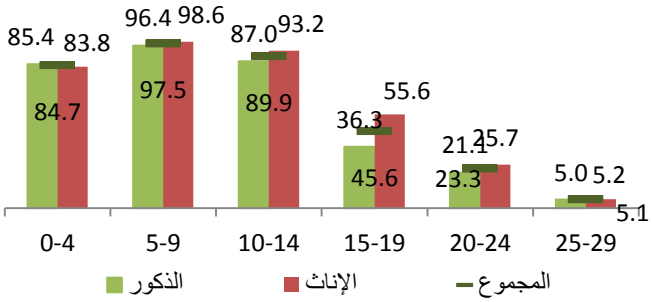

نسبة ضئيلة من الجامعيين

تتفوّق الإناث على الذكور في التحصيل العلمي. ولكن شأنهم في ذلك شأن اللبنانيين، لا ينعكس تميّز الإناث في مستوى الدراسة على ازدياد مشاركتهن في القوى العاملة.

بحسب التوزيع الجغرافي، يكاد مستوى التحصيل العلمي يتشابه في مختلف المناطق اللبنانية. لقد حافظت منطقة البقاع على مستويات عالية من التحصيل العلمي، ففيها أدنى نسبة من الذين يجيدون القراءة والكتابة وأعلى نسبة من الجامعيين.

معدلات الالتحاق تبدأ مرتفعة لكنّها تتراجع مع التقدّم في السنّ

إن معدل الالتحاق لمن تتراوح أعمارهم بين 5–9 سنوات تناهز 98% لكلّ من الذكور والإناث، وهي تكاد توازي معدلات الالتحاق لدى اللبنانيين. لكنّها تبدأ بالتراجع مع التقدّم في السنّ وتسجّل تفاوتاً متزايدًا بين الإناث والذكور. وتتسع الهوة في معدل الالتحاق بين اللبنانيين والفلسطينيين في الشريحة العمرية بين 15–19 سنة حيث تبلغ 75% للبنانيين مقابل 46% للفلسطينيين. ويسجل معدل إلتحاق مرتفع نسبيًا في مرحلة ما قبل الابتدائي يناهز 85% للأطفال بين صفر و4 سنوات. إن معدلات الالتحاق بحسب المناطق لا تظهر الكثير من الاختلافات إذ تتراوح بين 57% في صيدا وصولاً إلى 62% في طرابلس.

الأونروا أول مورّد لخدمات التعليم

يرتاد معظم التلامذة الفلسطينيين مدارس الأونروا. وقد شهد ارتياد مدارس الوكالة في مرحلة الثانوي ارتفاعًا شديدًا منذ العام 1999 حيث ارتفع من 43% لغاية 82%، ذلك لأنّ الوكالة زادت عدد المدارس الثانوية في السنوات الأخيرة، ممّا انعكس إيجابًا على ما يبدو على التحصيل الثانوي الذي ارتفع من 6% سنة 1999 لغاية 12% اليوم. من ناحية أخرى، يزداد حاليًا عدد التلامذة الذين يرتادون المدارس الخاصّة في مرحلة الابتدائي حيث ارتفعت نسبتهم من 3% لغاية 7% (مؤسسة فافو، 2003).

توزيع الطلاب المسجّلين بحسب نوع المؤسسة التربوية ومستوى التعليم

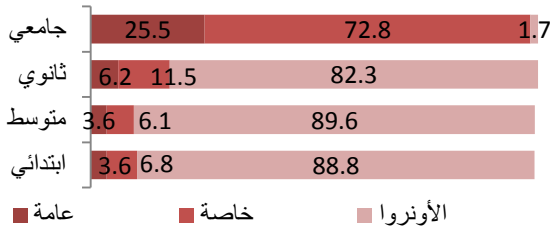

أمّا التعليم العالي، فغالبية اللاجئين الفلسطينيين يحصّلونه في الجامعات الخاصّة، مع العلم أن نصف الطلاب كانوا يرتادون الجامعات الخاصّة في الماضي. ويُعزا هذا التغيير إلى تكاثر الجامعات الخاصّة في لبنان وإلى حدّة المنافسة التي يواجهها الطلاب أمام دخول الاختصاصات العلمية في الجامعة اللبنانية.

المشاركة في القوى العاملة[7]

القوى العاملة الفلسطينية (النشاط الاقتصادي)

نظام تصنيف السكان الناشطين اقتصاديًا والقوى العاملة بحسب منظمة العمل الدولية

<table>
<tr><td colspan="3">السكان في سن العمل (15 سنة وأكثر) – 67%</td><td rowspan="3">السكان دون سنّ العمل
(15 سنة وما دون)
33%</td></tr>
<tr><td colspan="2">السكان الناشطون اقتصاديًا (من القوى العاملة) 42%</td><td rowspan="2">السكان غير الناشطين
(خارج القوى العاملة)
58%</td></tr>
<tr><td colspan="2">العاملون 92%</td><td>العاطلون عن العمل
8%</td></tr>
<tr><td>بدوام جزئي
(34 ساعة في الأسبوع أو أقل)
22%</td><td>بدوام كامل
(35 ساعة في الأسبوع أو أكثر)
78%</td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين واللبنانيين

	الفلسطينيون (2011)	الفلسطينيون (1999)	اللبنانيون (2007)
المجموع	42	42	43
الذكور	71	69	67
الإناث	15	16	21

معدل النشاط الاقتصادي بحسب المناطق والجنس

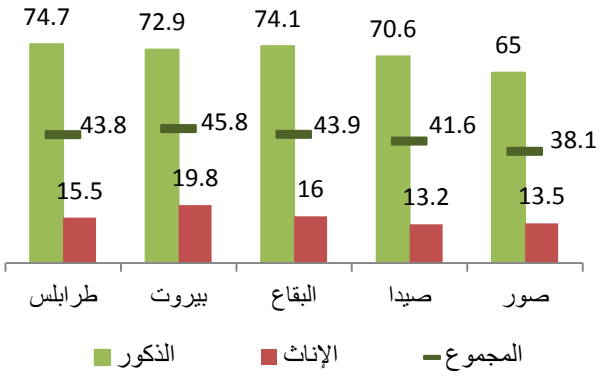

مشاركة ضعيفة جدًّا للمرأة في النشاط الاقتصادي

بلغ معدّل النشاط الاقتصادي[8] 42% للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وهو شبيه بمعدّل النشاط الاقتصادي لدى اللبنانيين. إنّ أكثر من نصف السكّان لا يعملون في الواقع، كما أنّ مشاركة المرأة في القوى العاملة ضعيفة إذ لا تزيد على 15% بالمقارنة مع 21% للمرأة اللبنانية. لقد بقي معدل النشاط الاقتصادي لدى الفلسطينيين مستقرًا نسبيًا على مرّ العقد المنصرم مع تراجع لمشاركة النساء بنقطة واحدة.[9]

تشابه معدّل النشاط الاقتصادي بين مختلف المناطق

يكاد معدّل النشاط الاقتصادي يتشابه بين مختلف المناطق اللبنانية حيث يسجّل أدنى مستويات له في صور مع 38% وأعلى مستويات في بيروت مع 46%.

إنّ التفاوت بين المناطق من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة أكثر حدّة لدى اللبنانيين، حيث أنّ محافظة بيروت ومحافظة جبل لبنان فيهما أعلى مشاركة نسائية تناهز 30% بالمقارنة مع 12% في محافظتي الشمال والبقاع الحدودية (إدارة الاحصاء المركزي، 2007). بالمقابل، تبقى مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة مستقرّة في مختلف المناطق.

---

[7] تم حساب جميع الأرقام المتعلقة بالقوى العاملة على أساس السكان بعمر 15 سنة وما فوق.

[8] معدل النشاط الاقتصادي (أو المشاركة في القوى العاملة) كناية عن عدد العاملين والعاطلين عن العمل (15 سنة وما فوق) مقسومًا على عدد السكان بعمر 15 سنة وما فوق. يُحسب النشاط الاقتصادي بالاستناد إلى أي نشاط يمارسه الفرد طيلة أسبوع كامل قبل موعد المقابلة.

[9] إن الدراسة النوعية التي أجرتها مؤسسة فافو في العام 2006 حول قابلية استخدام اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، توصلت إلى نسبة أقل بقليل لمشاركة الفلسطينيين في القوى العاملة: 37% للفلسطينيين، 63% للرجال و13% للنساء.

هبوط معدّل النشاط الاقتصادي عند بلوغ 54 سنة

يبلغ معدّل النشاط الاقتصادي ذروته في عمر 35–44 سنة ويتراجع تراجعًا حادًا لدى بلوغ 54 سنة من العمر لكلّ من الرجال والنساء. أمّا التفاوت في النشاط الاقتصادي بين الذكور والإناث فيبقى مرتفعًا في جميع الشرائح العمرية. لدى المسنّين، يبلغ معدّل النشاط 10% علمًا أنّه يتركّز لدى الذكور مع بقاء 1% فقط من الإناث ناشطات بعد بلوغ 65 سنة من العمر.

كما هو متوقّع، أكثر من نصف السكان الناشطين تتراوح أعمارهم بين 25 و44 سنة لكلّ من الإناث والذكور، بينما الذين لم يتجاوزا 24 سنة يشكّلون 22% في حين أنّ الذين تجاوزا 55 سنة لا يشكلون سوى 8% من السكان الناشطين.

التعليم يرتقي بمعدل المشاركة في القوى العاملة

يرتفع معدّل النشاط مع ارتفاع المستوى الدراسي لأسباب عدّة منها أنّ غالبية الأميين من المسنّين. 53% من النساء و 88% من الرجال تقريبًا ممّن حصّلوا التعليم الجامعي أو أكثر يمارسون نشاطًا اقتصاديًا، بينما يتراجع معدل النشاط الاقتصادي لغاية 10% لدى النساء اللواتي يجدن القراءة والكتابة أو اللواتي بلغن المستوى الابتدائي.

تجدر الإشارة إلى أن المشاركة في القوى العاملة متشابهة لدى الذين حصّلوا التعليم المهني والتعليم الجامعي.

مشاركة ضعيفة للمرأة المتزوّجة

يبدو أنّ الجمع بين المسؤوليات المهنية والعائلية ينعكس في مشاركةٍ ضعيفة للمرأة المتزوّجة في القوى العاملة، علمًا أنّ أدنى معدّل للنشاط الاقتصادي يُسجّل لدى الأرامل، ربّما لأنهن أكبر سنًا وخارج سوق العمل. أمّا المرأة المطلّقة فهي الأكثر نشاطًا، ربّما بسبب الأعباء المالية التي تضطرّ إلى تحمّلها بعد الطلاق.

معدل النشاط الاقتصادي بحسب العمر والجنس

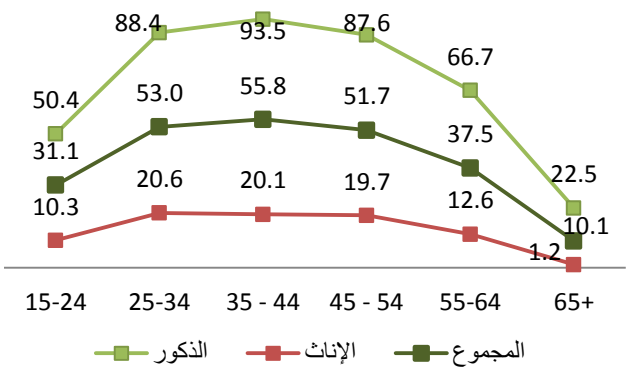

معدل النشاط الاقتصادي بحسب التحصيل العلمي والجنس

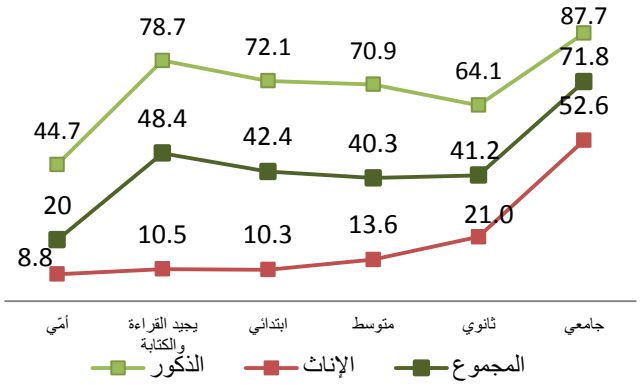

معدل النشاط الاقتصادي بحسب الحالة الاجتماعية والجنس

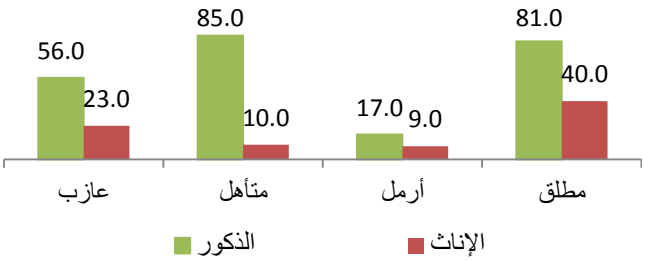

السكّان غير الناشطين

معظم السكان غير الناشطين من النساء والطلاب والمسنّين

تُقدّر نسبة الفلسطينيين غير الناشطين اقتصاديًا بـــ 58%،[10] أغلبيتهم من النساء والطلاب، لأسباب أبرزها متابعة الدراسة (36%) والوضع الصحي (30%) للذكور، والاهتمام بالأعمال المنزلية (51%) للإناث. كما أنّ نسبة ضئيلة من النساء (3%) لا تعمل بسبب معارضة أفراد الأسرة.

في البداية، تكون نسبة غير الناشطين الموزّعين بحسب العمر والجنس عالية في صفوف الذكور بين 15–24 سنة لأنّ غالبية الرجال المنتمين إلى هذه الشريحة العمرية يحصّلون دراستهم، ثم تتراجع للذين تتراوح أعمارهم بين 35–44 سنة لتعاود ارتفاعها بعد 55 سنة. لدى النساء، تشهد نسب غير الناشطات تغيرات طفيفة لدى الشابات والمسنّات.

تبقى نسبة غير الناشطين متجانسة بين مختلف المناطق باستثناء صور حيث تُعتبر مرتفعة (62%) بالمقارنة مع سائر المناطق، خاصّة في صفوف الرجال (35%).

السكّان غير الناشطين بحسب العمر والجنس

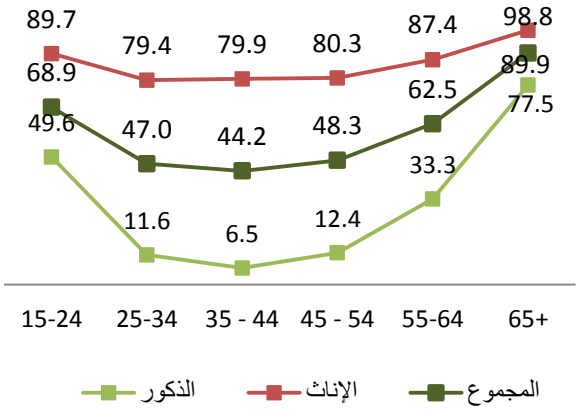

العمل وخصائص العامل الفلسطيني

ارتفاع معدل عمالة الفلسطينيين يقابلها تراجع نسبة النساء العاملات

يبلغ معدل العمالة الإجمالية[11] لدى اللاجئين الفلسطينيين 92% (93% للرجال و 85% للنساء)، حيث سجّلت ارتفاعًا طفيفًا من 83% سنة 1999 لغاية 90% سنة 2006 (تيلتنز، 2005؛ فافو 2006). وقد تراجعت نسبة العاملات إلى مجموع العاملين من 21% سنة 1999 لغاية 17% (فافو، 2003).

يُلاحظ فرق طفيف بين المناطق في نسبة العاملات لإجمالي العاملين، مع تسجيل النسبة الأعلى في بيروت (20%) والأدنى في صيدا (16%).

معدل العمالة الإجمالية في سنوات مختلفة

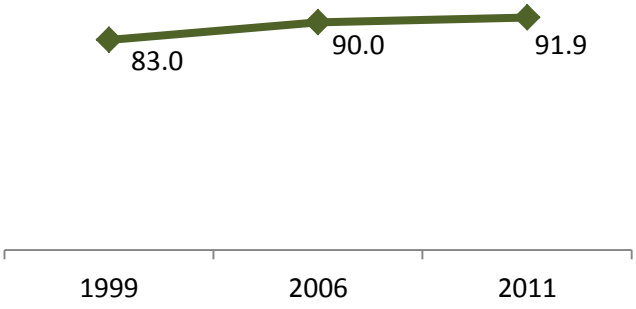

[10] اعتمدت دراسة الجامعة الاميركية في بيروت ووكالة الانروا 2010 مصطلح "بلا عمل" للتعريف بغير العاملين ممّن هم في سن العمل، لأسباب غير الدراسة أو الحمل أو المرض. بحسب الدراسة، تقدّر نسبة اللاجئين بلا عمل بـــ 56%، مع العلم أن البعض يخلط أحيانًا بين هذه النسبة ونسبة البطالة.

[11] العاملون (أو القوى العاملة الفعلية) هم الذين يشاركون في القوى العاملة (ناشطون اقتصاديًا) وزاولوا فعليًا أي عمل في الأسبوع السابق لمدة ساعة أو أكثر، سواء مقابل أجر أو بدون أجر.

يزيد معدل العمالة مع تقدم السنّ ويتراجع مع ارتفاع المستوى الدراسي

يختلف معدل العمالة الإجمالية باختلاف المجموعات العمرية، حيث تُسجّل النسبة الأعلى في مجموعة الذين بلغوا أو تجاوزا 65 سنة من العمر والنسبة الأدنى في مجموعة الذين تتراوح أعمارهم بين 15–24 سنة، والذين ما زالوا على الأرجح على مقاعد الدراسة.

نسبةً للتعليم، يتراجع معدّل عمالة كلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي، حيث أنّ الأمّيين يسجّلون معدل عمالة أعلى (95%) وحاملي الشهادات الجامعية يسجّلون معدل أدنى (85%).

معدل العمالة بحسب العمر

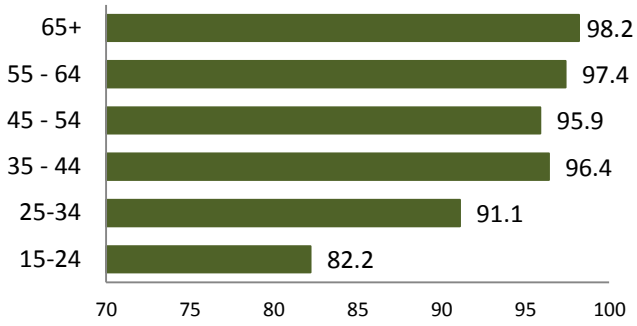

التوزيع الجغرافي للعمّال مطابق للتوزيع الجغرافي للسكّان

تضمّ صيدا ثلث الفلسطينيين العاملين (31%)، في حين تضم كلّ من بيروت وطرابلس وصور نسبًا أدنى تتراوح بين 19% و 23%.

يتّضح أن العمّال الأمّيين يتركّزون بصورة أساسية في صور (37%). وخلافًا للتوقّعات، 70% من حملة الشهادات الجامعية والعليا يعملون في صيدا وطرابلس وصور، مقابل نسبة ضئيلة منهم في بيروت.

توزيع العاملين بحسب المناطق (%)

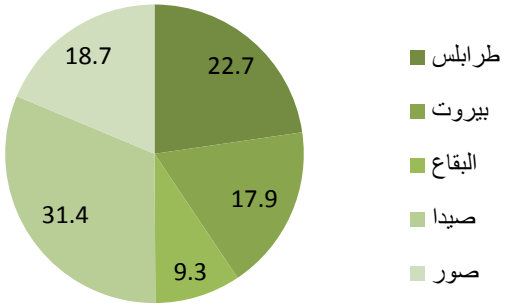

قوى عاملة معظمها من الشباب وذوي المستوى الدراسي المحدود

يظهر توزيع العاملين بحسب العمر أن 52% من العاملين تتراوح أعمارهم بين 25–44 سنة.

أكثر من 60% من العاملين لم يتجاوزا مرحلة التعليم الابتدائي، ونسبة العاملات الجامعيات ضعف نسبة العاملين الجامعيين. خلافًا للفلسطينيين، يتّسم العاملون اللبنانيون بمستوى أعلى من التحصيل العلمي حيث أنّ 24% يحملون شهادات جامعية مقابل 11% فقط للفلسطينيين.

يتبيّن من توزيع العاملين بحسب تحصيلهم العلمي في كلّ منطقة أنّ البقاع تضمّ أكبر نسبة من العاملين الجامعيين وأدنى نسبة من العاملين الأمّيين أو الذين يجيدون القراءة والكتابة.

توزيع العاملين بحسب المستوى العلمي والجنس (%)

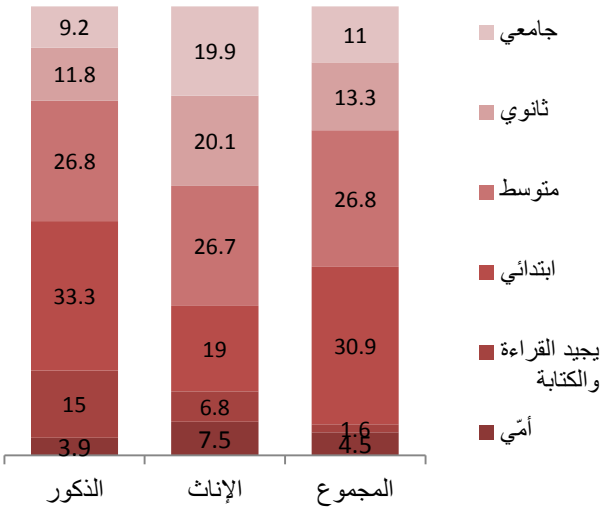

واحد من كل ثلاثة عاملين يعاني من وضع غير مستقر في العمل

إنّ الوضع في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان يكشف عن ظروف استخدام هشّة، خصوصًا بالمقارنة مع نظرائهم اللبنانيين. فأكثر من ثلث العاملين يعملون على أساس أسبوعي أو يومي أو على أساس الإنتاج، في حين أنّ هذه الفئة لا تمثّل سوى 10% لدى العاملين اللبنانيين.

أسوةً باللبنانيين، تعمل معظم الفلسطينيات كمستخدم شهري (70% تقريبًا) في حين أنّ الرجال يتوزّعون بين مستخدم شهري (34%) ومستخدم أسبوعي أو يومي أو على أساس الإنتاج (35%). كما أنّ نسبة صغيرة من النساء هنّ صاحبات عمل (3%) بالمقارنة مع 10% من الرجال.

من إجمالي العاملين في كل منطقة، تضمّ البقاع نسبة تفوق المعدّل من العاملين على أساس شهري لكلّ من الرجال (51%) والنساء (77%)، في حين أنّ صور تضمّ نسبة كبيرة من أرباب العمل لكلّ من الذكور والإناث (13% و 7% تباعًا).

كما هو متوقّع، كلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي كلّما تحسّن الوضع في العمل. فحوالي 74% من الجامعيين يعملون كمستخدم شهري مع نسب أعلى للنساء الجامعيات، في حين أنّ 47% من فئة الذين يجيدون القراءة والكتابة يعملون على أساس يومي أو أسبوعي أو على أساس الإنتاج.

لا يؤثّر مستوى الدراسة على توظيف الإناث بقدر ما يؤثّر على توظيف الذكور، فالعاملات على أساس شهري يشكّلن أكبر شريحة من الإناث العاملات في مجمل مستويات التعليم.

هيمنة القطاع الخاص

كان القطاع الخاصّ ولم يزل يوظّف الحصة الأكبر من العمال بدءًا من 80% سنة 1999 (فافو، 2003) وصولاً إلى 86% اليوم. ويرجع الفرق إلى تراجع التوظيف في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنازل الخاصة على مرّ السنين. إن 20% تقريبًا من الإناث يعملن في منظمات المجتمع المدني ووكالة الأونروا، مقابل 6% للذكور، نظرًا لبيئة العمل المؤاتية للمرأة التي يوفّرها هذا القطاع وطبيعة العمل الأهلي الذي يركّز على التعليم والرعاية الصحية وبالتالي يستقطب النساء، خاصة المتعلّمات منهنّ.

توزيع العاملين الفلسطينيين واللبنانيين بحسب الوضع في العمل (%)

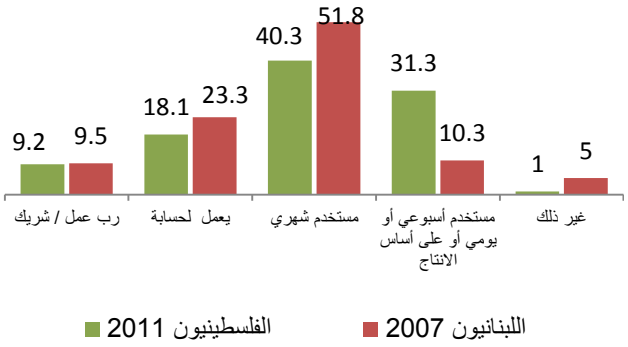

توزيع العاملين بحسب الوضع في العمل والتعليم (%)

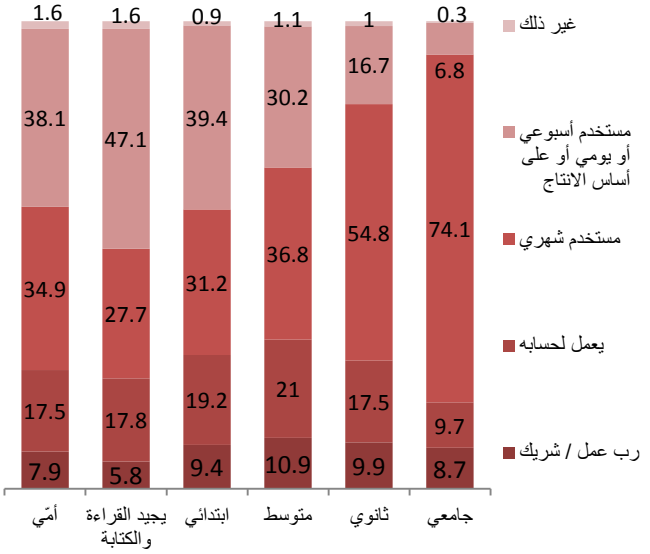

توزيع العاملين بحسب القطاع (%)

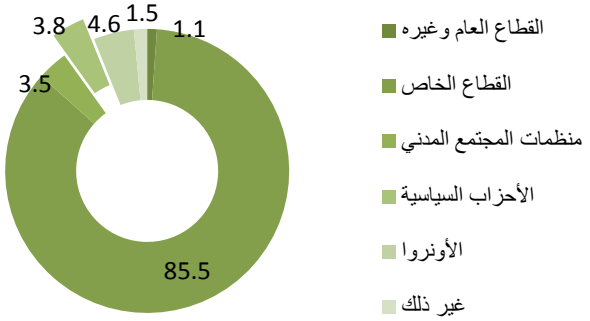

توزيع العاملين بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس (%)

	الذكور	الإناث	المجموع
الزراعة	4.5	2.3	4.1
الصناعة	11.6	13.3	11.9
البناء	28.6	1.5	24.0
التجارة	27.3	19.3	25.9
الفنادق والمطاعم	2.4	0.6	2.1
النقل والتخزين	5.6	1.2	4.9
التعليم	1.6	16.4	4.2
الصحّة	2.9	17.0	5.3
غير ذلك	15.5	28.3	17.7
المجموع	100	100	100

توزيع العاملين بحسب مستوى التعليم وبعض الانشطة الاقتصادي المختارة (%)

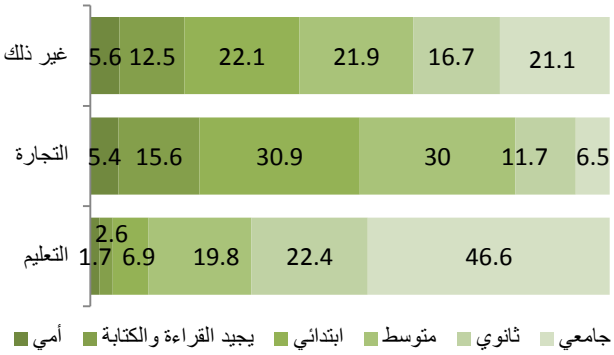

توزيع العاملين بحسب المهنة والجنس (%)

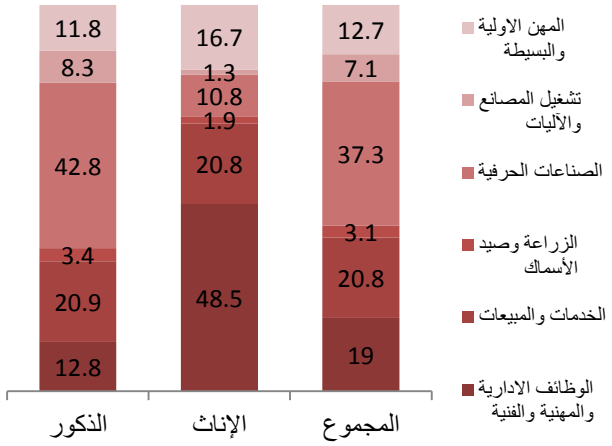

يستهلك قطاعي التجارة والبناء غالبية العمال الفلسطينيين

نتيجةً للقيود المفروضة على توظيف اللاجئين الفلسطينيين وطبيعة السوق اللبنانية، كان ولم زال معظم العمّال الفلسطينيين يتركّزون في أعمال البناء والتجارة.

يكشف الاستخدام المقسّم بحسب قطاع النشاط الاقتصادي عن فصل واضح بين الجنسين، فالمرأة تهيمن على مجالي التعليم والصحة و"غير ذلك"[12] من المجالات في حين أنّ الرجل يهيمن على قطاعي البناء والتجارة.

وقلّة قليلة من اللاجئين الفلسطينيين (2%) تعمل في الفنادق والمطاعم رغم أنّ هذا القطاع مزدهر في لبنان.

يُعتبر توزيع العمّال بحسب القطاع الاقتصادي والمناطق متجانسًا بين مختلف المناطق، فوحدها صور تضمّ نسبة أعلى نسبيًا من عمّال الزراعة (17%) بالمقارنة مع 2% أو أقلّ في سائر المناطق. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الفلسطينيين العاملين في الزراعة تراجعت من 11% سنة 1999 لغاية 4%.

أمّا الفلسطينيين الأوفر علمًا فيتم استخدامهم بصورة أساسية في "غير ذلك" من المجالات فضلاً عن التعليم والصحّة، على عكس التجارة والبناء حيث يتركّز غير المتعلّمين أو ذوو المستوى الدراسي المحدود.

هيمنة الوظائف التي لا تتطلّب مهارات عالية

في ما يتعلّق بنوع المهنة، يتّضح أنّ الرجال يزاولون بصورة خاصّة وظائف غير مستقرة وبسيطة مثل الصناعات اليدوية والخدمات والمبيعات. والنسبة القليلة من النساء العاملات تتولّى وظائف تتمتع بظروف أفضل مثل مراكز الإداريين والاختصاصيين والفنيين لأن هذه الوظائف تتطلّب مستوى أعلى نسبيًا من التحصيل العلمي.

كما هو متوقّع، كلّما ارتفع التحصيل العلمي كلّما ارتقى نوع المهنة، ذلك أنّ 76% من الجامعيين يعملون كإداريين واختصاصيين وفنيين بينما 36% من الأمّيين و 21% من الذين يجيدون القراءة والكتابة يعملون في المهن البسيطة. وتجدر الإشارة إلى أن 4% من الجامعيين يزاولون مهن أولية.

تشهد المناطق بعض الاختلاف في أنواع المهن الأكثر انتشارًا فيها، فنسبة العاملين في وظائف إدارية ومهنية وفنية مرتفعة في البقاع مثلاً. لكن في مهن أخرى كالأعمال الحرفية والمهن الاولية، النسب متشابهة بين شتى المناطق.

ملاحظة أخيرة حول العاملين: 2% من المستخدمين تقريبًا يمارسون وظيفة ثانية و10% من العاملين مقابل 3% من العاملات يبحثون عن عمل إضافي.

[12] تضمّ هذه الفئة النشاطات التالية: المال والتأمين، أعمال الكهرباء والغاز والمياه وغيرها من الخدمات كتزيين الشعر، تنظيف الملابس، العمل في المجتمع المدني، المنظمات الدولية، النقابات، التجمعات المهنية والأحزاب السياسية.

البطالة وخصائص العاطلين عن العمل

تراجع معدّل البطالة

قدّرت نتائج المسح معدّل البطالة لدى اللاجئين الفلسطينيين بنسبة 8%.[13] وهو معدل يزيد قليلاً عن نسبة البطالة لدى اللبنانيين (6%) سنة 2009 (إدارة الاحصاء المركزي، 2011) وأدنى بكثير من نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة (21%).[14]

تاريخيًا، شهدت البطالة معدلات متقلّبة في السنوات الأخيرة، خاصّة في صفوف النساء. فارتفعت لغاية 17% سنة 1999 ثم تراجعت لغاية 10% سنة 2006 (فافو، 2003، 2006).

البطالة تطال النساء والشباب والجامعيين

معدّل البطالة لدى الإناث (14%) يكاد يبلغ ضعف المعدّل ذاته لدى الذكور (7%)، مع العلم أنّ الشباب (15–24 سنة) والجامعيين هم أكثر الفئات التي تجد صعوبة في إيجاد عمل. كما أنّ البطالة تتراجع مع العمر، فتتراجع لغاية 3% للذكور وصفر للإناث عند بلوغ أو تجاوز 55 سنة من العمر. وارتفاع التحصيل العلمي يترافق مع ارتفاع البطالة لكلا الجنسين، فالبطالة لدى الجامعيين ثلاثة أضعاف البطالة لدى الأميين.

بحسب التوزيع الجغرافي، تزيد البطالة عن المعدّل في كلّ من بيروت وطرابلس (11%)، خاصة للإناث، في حين تبلغ 6% في البقاع و 9% في صيدا ولا تتجاوز 2% في صور.

نظرة مختلفة للبطالة

ردًّا على إمكانية التقليل من تقدير البطالة بسبب التعريف المعتمد الضيق، تم حساب معدل أقل تقييدًا للبطالة.

لدى حساب البطالة بحيث تشمل الذين كانوا يبحثون عن عمل في الأشهر الستّة الماضية، ترتفع النسبة لغاية 11%. كذلك عند إضافة الذين لم يبحثوا عن عمل كونهم كلوا وفقدوا الأمل في البحث عن عمل أو لا يعتقدون بوجود فرص عمل، ترتفع نسبة البطالة بواقع نقطة إضافية لتبلغ 9%.

تطوّر البطالة لدى الفلسطينيين على مرّ السنين[15]

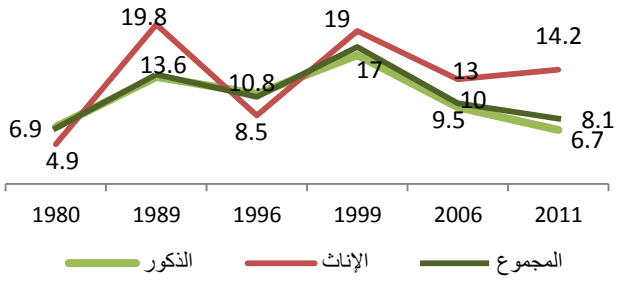

معدل البطالة بحسب العمر والجنس

	الذكور	الإناث	المجموع
24–15	15.1	31.5	17.7
34–25	7.5	14.4	8.9
44–35	2.4	9.0	3.6
44–45	2.9	8.9	4.1
64–55	3.2	0	2.6
65+	1.9	0	1.8
المجموع	6.7	14.2	8.1

معدل البطالة بحسب المستوى العلمي والجنس

	الذكور	الإناث	المجموع
أمّي	3.2	10.0	5.3
يجيد القراءة والكتابة	5.7	15.4	5.7
ابتدائي	7.6	14.7	7.6
متوسّط	7.0	11.0	7.0
ثانوي	8.0	12.6	8.8
جامعي	14.6	20.0	14.6

معدل البطالة قياسًا بتعاريف مختلفة

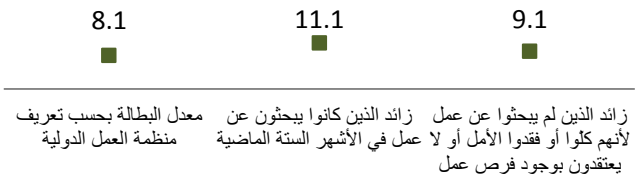

[13] جرى حساب البطالة بالاستناد إلى تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة، والذي يقضي بأن تتوافر في الفرد ثلاثة شروط: لم يزاول أي عمل خلال الأسبوع السابق للمقابلة، بحث فعليًا عن عمل طيلة الأسابيع الأربعة الفائتة وأن يكون حاليًا مستعدًا للعمل.

[14] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/.

واحد من كل إثنين من العاطلين عن العمل دون 24 سنة

بالنظر إلى خصائص الفلسطينيين العاطلين عن العمل، تظهر الأرقام أن نصف العاطلين عن العمل تقريبًا (49%) لم يبلغوا 24 سنة من العمر والثلث (28%) تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 سنة، وهو توجّه عالمي ينعكس أيضًا لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أسوةً بالعاملين، يتوزّع معظم العاطلين عن العمل على ثلاثة مدن كبرى هي بيروت (25%) وصيدا (34%) وطرابلس (30%).

من حيث المستوى العلمي، تتركّز أكبر نسبة من العاطلين عن العمل في مجموعة الذين أنهوا التعليم الابتدائي والثانوي، لكلّ من الذكور والإناث، وأكثر من ثلث النساء العاطلات عن العمل من حملة الشهادات الجامعية.

لم تتغيّر خصائص البطالة على مرّ السنين وهي شبيهة إلى حدّ بعيد بخصائص البطالة لدى اللبنانيين. فآخر البيانات المتوفرة حول البطالة في لبنان تكشف عن أنماط مماثلة.

أساليب البحث عن عمل لا زالت تقليدية

يلجأ الفلسطينيون في معظمهم للأساليب التقليدية في بحثهم عن عمل، فيستعينون في المقام الأوّل بالمعارف والأصدقاء والأقارب (71%)، يلي ذلك التماس عمل مباشرة من صاحب العمل (63%) والاستقصاء في أماكن العمل (13%). وهم لا يلجئون كثيرًا لمكاتب التوظيف أو الإعلانات في الصحف.

ينتظر اللاجئ الفلسطيني ما معدّله ستّة أشهر قبل أن يجد عملاً، علمًا أن المرأة تستغرق وقتًا أطول (6.5 أشهر) من الرجل (6 أشهر)، على غرار اللبنانيين. ترتفع فترة الانتظار مع التقدّم في السنّ والتحصيل العلمي، ربّما لأنّ الأكبر سنًا والأوفر علمًا يصبحون أكثر تطلبًا ولا يقبلون المساومة على شروط العمل.

والمفاجئ أنّ فترة الانتظار تتفاوت تفاوتًا كبيرًا بين المناطق فترتفع لغاية 9 أشهر تقريبًا في البقاع في حين لا تتجاوز 1.5 شهرًا في صور.

توزيع العاطلين عن العمل بحسب العمر والجنس (%)

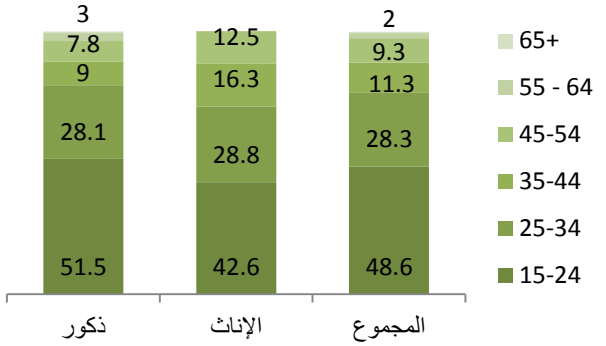

توزيع العاطلين عن العمل بحسب المستوى العلمي والجنس (%)

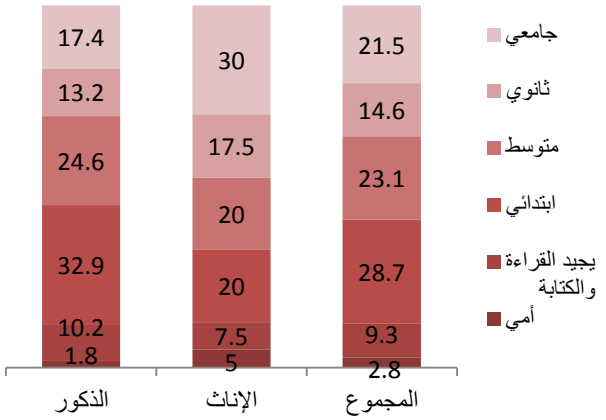

معدّل الانتظار (بالأشهر) قبل إيجاد عمل بحسب المستوى العلمي (%)

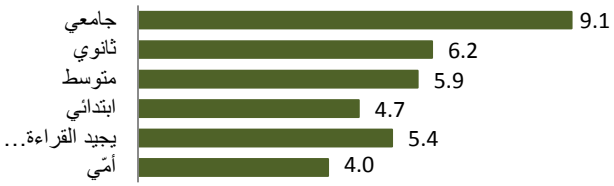

بحسب المناطق (%)

الدخل

متوسّط الدخل دون الحدّ الأدنى للأجور

بحسب الإجابات على السؤال حول الدخل،[16] يجني العامل الفلسطيني متوسطًا للدخل الصافي قدره 537,000 ل.ل. في الشهر، وهو مبلغ أدنى بكثير من الحدّ الأدنى للأجور البالغ 675,000 ل.ل. تتفاقم اللامساواة عند مقارنة الدخل المتوسّط للفلسطينيين مع الدخل المتوسّط للبنانيين، فبحسب أرقام العام 2007، بلغ متوسط دخل العامل اللبناني 680,000 ل.ل. بصرف النظر عن زيادة الأجور والتضخّم الذي شهدته البلاد في السنوات الأربع الأخيرة (إدارة الاحصاء المركزي، 2007).

يزداد التفاوت بين أجور اللاجئين الفلسطينيين من الذكور والإناث، فالمرأة تجني 80% تقريبًا من دخل الرجل، مع فرق بمعدّل 100,000 ل.ل. بين أجور الذكور والإناث.

يتقاضى غالبية العمّال أجورًا متدنية للغاية، علمًا أنّ نصف العمال الفلسطينيين يجنون أقلّ من 500,000 في الشهر. وحدها نسبة ضئيلة لا تزيد على 3% تكسب 1,500,000 ل.ل. أو أكثر. أما أجور اللبنانيين فهي أفضل حالاً نسبيًا حيث أن 50% من العاملين يحقّقون دخلاً شهريًا دون 600,000 ل.ل.، لكنّ أكثر من 7% يكسبون 1,500,000 في الشهر أو أكثر، مع العلم أن هذه الأرقام تعود للعام 2007 (إدارة الاحصاء المركزي، 2007).

ولا ينعم العمال الفلسطينيون بدخل مضمون : 55% تقريبًا يتقاضون أجورًا على أساس يومي أو أسبوعي أو متقطّع مقابل 42% على أساس شهري.

أدنى الأجور في الزراعة

يُعتبر متوسط الدخل متدنّيًا بنسب متشابهة في مختلف المهن، غير أنه زهيد للغاية لعمّال الزراعة حيث لا يزيد عن 365,000 في الشهر، وهو مبلغ بالكاد يتجاوز خطّ الفقر المقدَّر بـــ 275,000 ل ل للشخص الواحد في الشهر (شعبان وآخرون، 2010). أما أصحاب الوظائف المهنية والفنية، والعاملون على الأرجح في مجالات الصحّة والتعليم والتجارة، فيتقاضون الأجور الأعلى. إنّ مختلف المهن التي يزاولها العمال اللبنانيون تتّصف بتفاوت مماثل في الأجور.

الدخل المتوسّط والوسيط للعمّال الفلسطينيين واللبنانيين (ألف ل.ل.)

	الفلسطينيون (2011)		اللبنانيون (2007)	
	المتوسط	الوسيط	المتوسط	الوسيط
الذكور	554	500	687	600
الإناث	457	400	661	550
المجموع	537	500	679	560

توزيع العمّال بحسب فئة الدخل (%) (ألف ل.ل.)

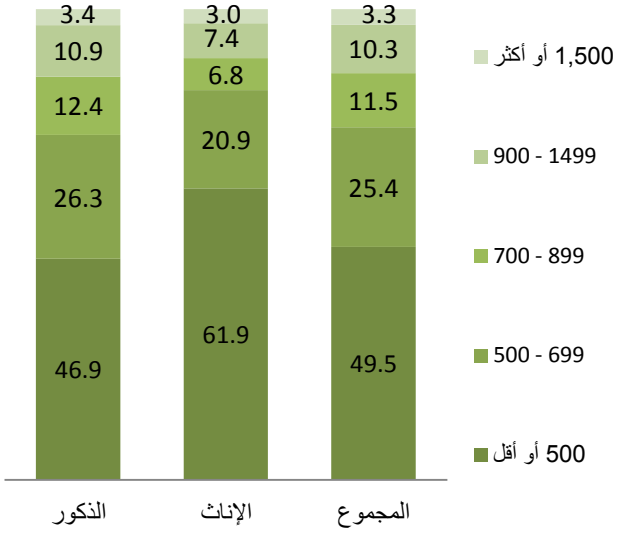

متوسط دخل العمال بحسب المهنة (ألف ل.ل.)

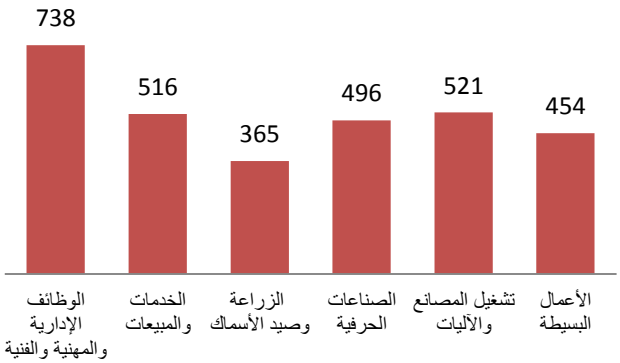

[16] طلب من السكان الممسوحين تحديد قيمة الدخل (أو الربح الصافي) الذي حققوه في الشهر الفائت عن عملهم الأساسي، بالليرة اللبنانية. وإذا كان الفرد يتقاضى أجرًا يوميًا أو أسبوعيًا أو غير منتظم، يتم تقدير الدخل الشهري الموازي له. واعتبرت نسبة الإجابة على هذا السؤال مرتفعة حيث بلغت 99%.

يرتفع الدخل مع ارتفاع مستوى التعليم

يتشابه متوسّط الدخل في مختلف المناطق اللبنانية، حيث تسجّل طرابلس أدنى معدّل بواقع 468,000 في الشهر مقابل 583,000 في بيروت. كما أنّ الفرق بين دخل اللبنانيين والفلسطينيين مرتفع في بيروت وجبل لبنان، لكنّه يتقلّص في المناطق الطرفية.

ويبقى دخل الشباب والمسنين هو الأدنى، فمتوسّط الإيرادات الشهرية من العمل يبلغ 394,000 للفئة بين 15–24 سنة بينما يبلغ ذروته (635,000) لفئة 45–54 سنة ثم يعاود تراجعه لغاية 489,000 لمن تجاوز سن الخامسة والستين من العمر.

إنّ الارتقاء في المستوى العلمي يضمن الارتقاء في مستوى الدخل، فمتوسّط دخل الأميين أقل بقليل من 400,000 ويرتفع مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي حيث يصل إلى 866,000 لحملة الشهادات الجامعية والعليا. ولا يجني أي عامل أمّي أكثر من مليون ليرة، مقابل نسبة صغيرة من الجامعيين الذين يجنون أقل من 500,000 ليرة.

متوسّط دخل العمّال بحسب المناطق

(ألف ل.ل.)

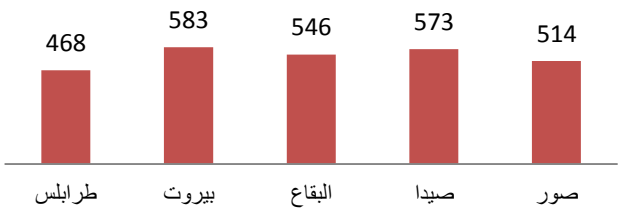

متوسّط دخل العمّال بحسب المستوى العلمي

(ألف ل.ل.)

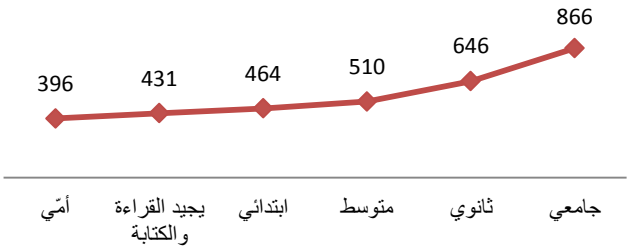

ظروف العمل

نسبة كبيرة تعمل لساعات طويلة

يعمل العامل الفلسطيني 47 ساعة في الأسبوع كمعدّل، بما يزيد ثلاث ساعات تقريبًا عن تقديرات العام 1999 التي حددت ساعات العمل بـــ 44 ساعة في الأسبوع (فافو، 2003). مهنيًا، يعمل الرجال 49 ساعة في الأسبوع، بواقع 7 ساعات أكثر من المرأة. وخمس العمال تقريبًا يعملون أكثر من 65 ساعة في الأسبوع.

لم يُسجّل فرق كبير في ساعات العمل بين مختلف الفئات العمرية وفئات التعليم. لكن اللافت في الأمر أنّ الجامعيين يعملون أقل بساعة تقريبًا في الأسبوع من باقي الفئات.

قياسًا للعمالة الناقصة (Underemployment)، تجدر الإشارة إلى أن 12% من الذين يعملون دون 35 ساعة في الأسبوع يبحثون عن عمل إضافي (15% من الذكور و 5% من الإناث).

توزيع العمّال بحسب ساعات العمل الفعلية في الأسبوع (%)

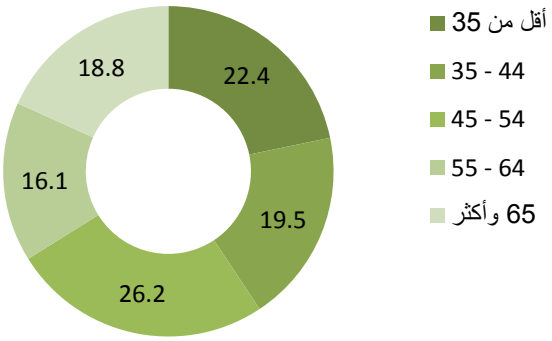

معدّل ساعات العمل الفعلية في الأسبوع بحسب قطاع النشاط الاقتصادي العمل

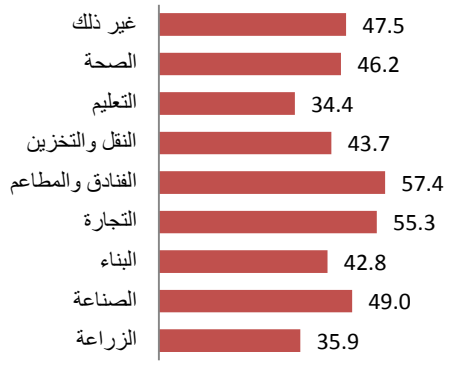

توزيع العمّال بحسب توافر التأمين الصحي ومصدر التأمين (%)

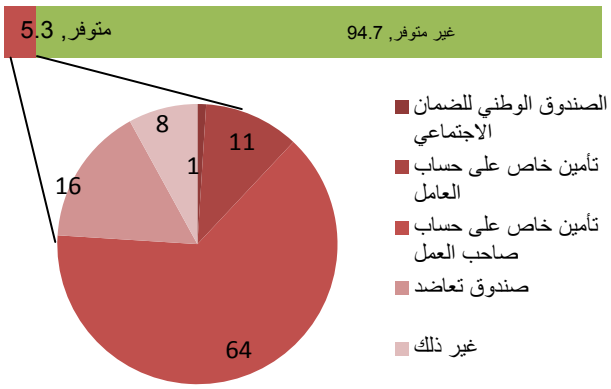

نسبة الأجراء الذين يتلقّون بعض المنافع

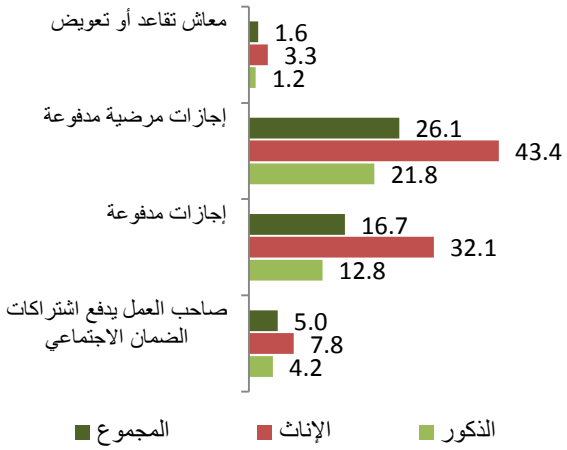

عمال الفنادق والمطاعم يقضون ساعات أطول في العمل

لكنّ ساعات العمل تشهد بعض الاختلاف بحسب المناطق. فالعمّال في صور يمضون أقل فترة من الوقت في العمل بمعدّل 40 ساعة في الأسبوع تقريبًا، بالمقارنة مع العاملين في بيروت الذين يقضون 51 ساعة في الأسبوع في المعدّل. ويعزا هذا الاختلاف بين المناطق إلى اختلاف المهن والصناعات التي تُمارس في كلّ منطقة.

كما أظهرت النتائج أنّ العاملين في التعليم يليهم العاملون في الزراعة يعملون أقل بكثير من العاملين في الفنادق والمطاعم أو التجارة.

حرمان من التأمين الصحّي

تستفيد قلة قليلة جدًّا من العاملين من تغطية التأمين الصحّي، فهم لا يمثّلون أكثر من 5% من العاملين، علمًا أنّ اللبنانيين المؤمَّنين يمثّلون عشرة أضعاف هذه النسبة (53%) (إدارة الاحصاء المركزي، 2007). ولم يشهد هذا الوضع أي تحسّن في العقد الأخير، بل تراجع على الرغم من بعض التعديلات الأخيرة على القوانين. فالدراسات التي أجريت في العام 1999 قدّرت أنّ 7% فقط من العاملين الفلسطينيين يحظون بتغطية التأمين الصحي (فافو، 2003). واليوم، تبقى النسبة الضئيلة التي تحظى بالتغطية مؤمَّنة على حساب صاحب العمل.

إنّ نسبة العاملات المؤمّنات (10%) ضعف نسبة العاملين المؤمّنين (4%). جغرافيًا، نسبة المؤمّنين في بيروت والبقاع أكبر نسبيًا حيث تبلغ 8% و 9% تباعًا، لكنّها تتراجع لغاية 3 و 4% في صور وصيدا.

غالبية الذي يحظون بتغطية التأمين الصحّي هم من العمال المتعلّمين، حيث أنّ نصف المؤمَّنين هم من الجامعيين بينما 2% فقط منهم هم من الأميين و3% ينتمون إلى فئة الذين يجيدون الكتابة والقراءة. ومعظمهم (84%) تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 سنة. فقط 2% من المسنيّن (فوق 65 سنة) ينعمون بالتأمين الصحّي.

الحرمان من أدنى حقوق العمل

بصورة عامّة، يبقى العامل الفلسطيني محرومًا من الحدّ الأدنى لحقوق العمل، ممّا يعرّضه للتهميش والحرمان من الحماية الملائمة. تحظى نسبة صغيرة من العمّال على إجازة مرضية مدفوعة الأجر (26%) ونسبة أقلّ من ذلك حتى على إجازات مدفوعة (17%)، إلى جانب قلّة قليلة (2%) تتقاضى معاش تقاعد أو تعويض نهاية الخدمة.

توزيع العمّال بحسب نوع العقد والجنس (%)

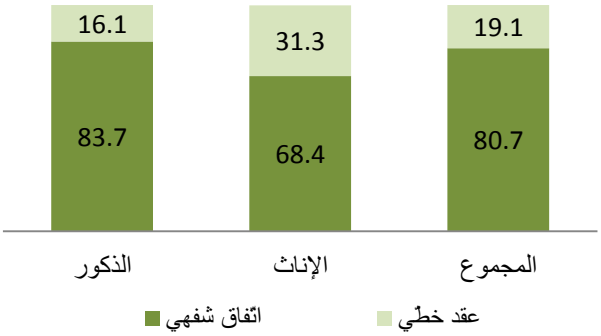

نسبة العاملين بموجب عقد خطي في مختلف قطاع النشاط الاقتصادي

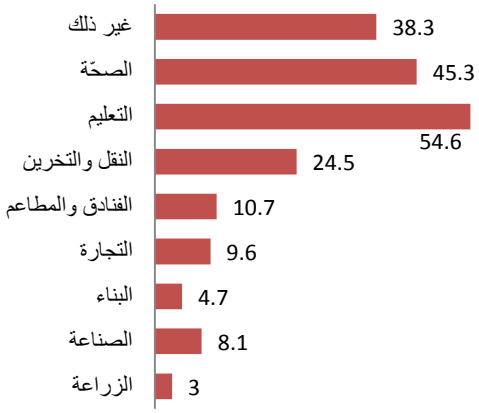

توزيع العمّال بحسب مدة العقد أو الاتفاق والجنس (%)

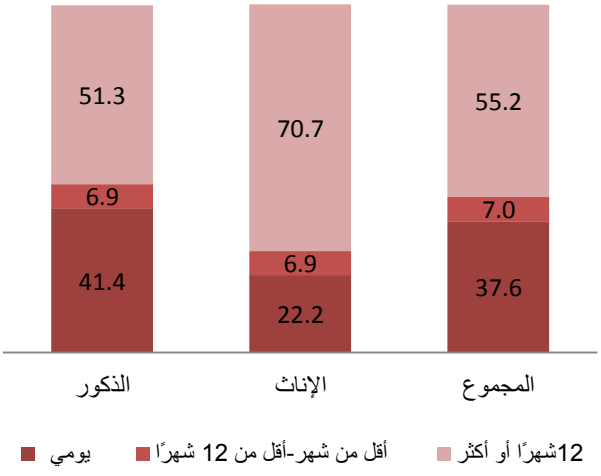

عقد العمل الخطّي يضمن مزايا أفضل للعامل

يحظى العاملون بموجب عقود عمل خطّية بمزايا مضاعفة. حوالي 50 إلى 60% من العاملين بعقود خطّية يحقّ لهم بإجازات وإجازات مرضية مدفوعة. واللافت أنّ النساء يحظين بحماية أفضل، ربما لأنّهن يعملن في مجالات أكثر تنظيمًا منها المجتمع المدني والمنظمات الدولية الناشطة في مجال التعليم والصحّة.

تضمّ منطقتا البقاع وبيروت أكبر نسبٍ من العاملين الحاصلين على منافع، بالمقارنة مع سائر المناطق.

خمس العمّال مستخدمون بموجب عقود خطّية

واللافت للنظر أنّ معظم (80%) اللاجئين الفلسطينيين يعملون بموجب تعاقد شفهي، مقابل أقلّ من 20% بموجب عقد خطّي، ممّا يحرم غالبية العمّال من الحماية ويعرّضهم للاستغلال ويمنعهم من المطالبة بحقوقهم أو مستحقّاتهم في حال قيام نزاع مع صاحب العمل.

إنّ نسبة العاملات بموجب عقد خطّي هي ضعف النسبة ذاتها للعاملين الذكور، والعمل المنظّم بعقد خطي أكثر انتشارًا في مجال التعليم والصحة و"غير ذلك" من المجالات حيث أنّ نصف العاملين في هذه المجالات تقريبًا يتمتّعون بالضمانات التي يقدّمها العقد الخطّي، بالمقارنة مع 3 إلى 10% من العاملين في الصناعة والزراعة والبناء والتجارة.

عقود محدودة الأجل

تعمل نسبة مهمّة من العمّال (38%) على أساس يومي ونسبة أخرى 6% بموجب اتفاقات قصيرة الأجل تتراوح بين شهر وستّة أشهر. تسجّل طرابلس أسوأ النسب حيث يجري استخدام 47% من العمال على أساس يومي بالمقارنة مع البقاع حيث لا تتجاوز هذه النسبة 8%. ويرتبط السبب الرئيسي بطبيعة الأعمال اليومية أو الموسمية المنتشرة في طرابلس.

غير أنّ وجود عقد خطّي يترافق مع فترة استخدام أطول، فـ 88% من العاملين بموجب عقد خطي يعملون لمدّة 12 شهرًا أو أكثر.

إجازة العمل غير مطلوبة عمومًا

أقلّ من 2% من العمّال يحملون إجازة عمل، ومعظم الذين لا يملكون الإجازة لم يستحصلوا عليها إمّا لأنّهم يعتبرون أنها لا تقدّم لهم أيّة منافع إضافية أو لأنّ صاحب العمل عاجز عن تغطية كلفتها أو كلفة التسجيل.

توزيع العمّال بحسب مكان العمل (%)

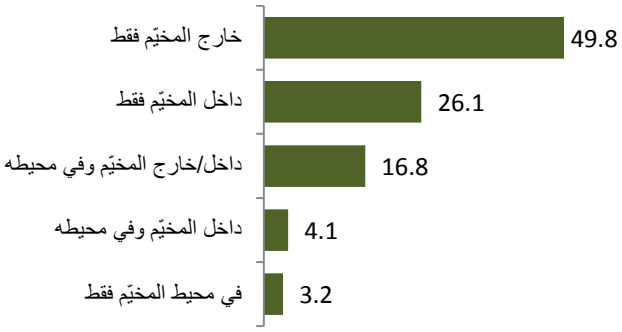

العمل خارج المخيّمات يختلف باختلاف المناطق

ربع العمّال الفلسطينيين لا يغادرون المخيّمات من أجل العمل، مقابل نصف العمّال الذين يعملون خارج المخيّمات. أمّا الباقي فيعملون بصورة أساسيّة في المخيم وجواره.

عند التدقيق في الأرقام الموزّعة بحسب المناطق، يتّضح أنّ التوزيع معكوس في طرابلس حيث أنّ 43% من العاملين يزاولون عملهم داخل المخيّم مقابل 27% خارج المخيّم. أمّا بيروت وصيدا وصور فتُسجّل فيها نسب أعلى من المعدّل من العاملين خارج المخيّم تصل إلى 61% في بيروت.

نسبة العمّال في كلّ منطقة بحسب جنسية صاحب العمل

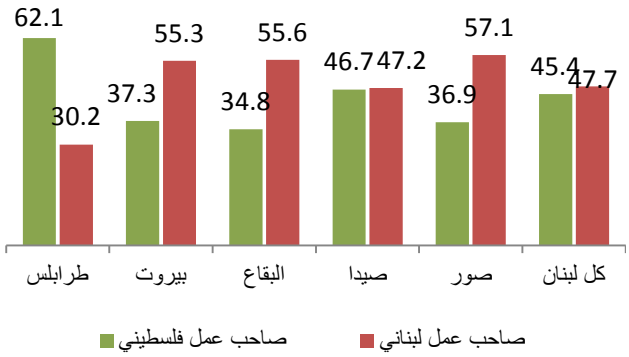

الفلسطينيون هم أكثر من يوظّف الفلسطينيين

في ما يتعلّق بجنسية صاحب العمل، يُستخدم العمال الفلسطينيون سواسية من قبل أصحاب العمل اللبنانيين والفلسطينيين. وعلى غرار مكان العمل، يختلف اللجوء إلى صاحب عمل فلسطيني باختلاف المناطق، علمًا أنّ طرابلس تضمّ أكبر نسبة (62%) من العمال الموظفين لدى فلسطيني. ولا وجود لأي فرق يُذكر بين الذكور والإناث.

أخيرًا، 6% من اللاجئين الفلسطينيين يعملون لدى أصحاب عمل من جنسيات مختلفة.

توزيع العمّال بحسب معرفتهم بالتعديلات القانونية للعام 2010 (%)

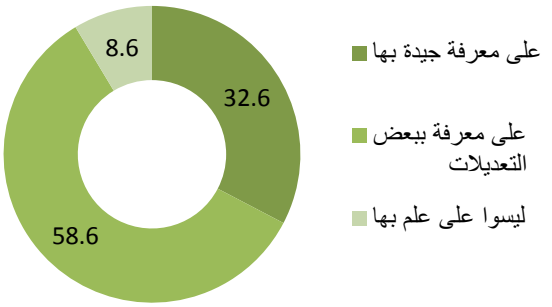

معرفة جزئية بالتعديلات القانونية للعام 2010، وانعدام تأثيرها على الوضع الوظيفي

تظهر نتائج المسح أنّ معظم العمّال على علم، أقلّه جزئيًا، بالتعديلات القانونية المعتمدة في آب/أغسطس 2010،[17] إذ وحدهم 9% من العاملين ليسوا على علم بها.

ومع ذلك لا يبدو أنّ هذه التعديلات أثّرت عمليًا على أيّ منهم. فبحسب المسح، لم يتأثّر الوضع الوظيفي لأي عامل، ربما لأنّ المراسيم التنفيذية لهذه القوانين الجديدة لم تصدر ولم توضع موضع التنفيذ لغاية اليوم.

[17] في 17 آب/أغسطس 2010، أقرّ مجلس النواب اللبناني تعديلات قانونية منحت بعض الحقوق للاجئين الفلسطينيين المسجّلين والمقيمين في لبنان، بما فيها الحق في العمل في قطاعات متاحة للأجانب، وإصدار إجازات العمل مجانًا، وتقديم تعويضات نهاية الخدمة من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. غير أنّ هذه التشريعات لا تزال تمنع اللاجئين الفلسطينيين من العمل في أكثر من 30 مهنة منظّمة بنقابة.

معلومات حول المسح

لقد أجرى مسح القوى العاملة في جميع المخيّمات والتجمّعات الفلسطينية في لبنان في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2011 وآذار/مارس 2012، بغية سدّ الفجوة في البيانات وتحديث البيانات المتوفرة حول ظروف عمل وتوظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكانت الغاية من هذا المسح تحديدًا:

- إثراء النقاش الجاري حول حقّ الفلسطينيين في العمل وفي الحماية الاجتماعية، بالاستناد إلى وقائع وأرقام موضوعية وموثّقة
- تزويد صانعي القرار والجهات المعنية بمعلومات موثوقة حول عمل الفلسطينيين وتزويد صانعي السياسات ببيانات مثبتة من أجل تحسين ظروف عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
- تدعيم أنشطة المناصرة بالمعلومات والأرقام اللازمة لإحياء نقاش مقنع حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي

يندرج هذا المسح ضمن مشروع تنفّذه منظمة العمل الدولية بعنوان " تحسين فرص العمل والحماية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، بالتعاون مع لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وبتمويلٍ من بعثة الاتّحاد الأوروبي. تولّى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأنشطة الميدانية منها المسح التجريبي والمعاينة وتدريب الباحثين وجمع البيانات وتجهيزها (الترميز وإدخال البيانات والتدقيق، الخ). من جهتها، قدّمت مؤسسة فافو للدراسات التطبيقية الدولية خدمات الدعم الفني ومراقبة الجودة في مختلف مراحل المسح. تم الانتهاء من جمع البيانات أواخر العام 2011 من ثمّ جرى تجهيز النتائج الأولية ومناقشتها من قبل مجموعة من الخبراء والباحثين في أبريل/نيسان 2012.

يتكوّن المجتمع الإحصائي من جميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات للاجئين وبعض التجمعات التي تضمّ غالبية من الفلسطينيين في لبنان. واستند إطار المعاينة على التعداد الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2010 لجميع الفلسطينيين المقيمين في مخيمات وتجمعات اللاجئين في لبنان. واعتمد المسح على إطارٍ للمعاينة مكون من 1430 مجموعة عنقودية (المجموعة العنقودية كناية عن مساحة جغرافية تضم 20 مبنى ووحدة سكنية في المعدّل). واعتُبرت المجموعات العنقودية وحدات المعاينة الأساسية في تصميم العينة. بلغ حجم العينة الإجمالي 2600 أسرة و 7212 فردًا (15 سنة وما فوق). يبلغ معدل أفراد الأسرة بعمر 15 سنة وما فوق 2.8 فردًا تقريبًا. ومن مجموع العينة، بلغت نسبة الإجابة 94%.

تمّ إجراء المسح بالتزامن مع الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر التي تجريها إدارة الإحصاء المركزي على مجمل الأراضي اللبنانية. واعتمد مسح القوى العاملة استمارة النشاط الاقتصادي الذي اعتمدته إدارة الإحصاء المركزي في دراستها، حرصًا وللمرة الأولى على إجراء مقارنة دقيقة بين ظروف عمل الفلسطينيين واللبنانيين.

المراجع

- إدارة الإحصاء المركزي. سوق العمل في لبنان "Statistics in Focus"، العدد الأول، تشرين الأول 2011.
- شعبان، ج.؛ غطاس، ح.؛ حبيب، ر.؛ حنفي، س.؛ صهيون، ن.؛ سلطي، ن.؛ سيفرت، ك.؛ نعماني، ن. 2010. *المسح الاسري الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان* (الجامعة الاميركية في بيروت ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى).
- تيلتنز، أ. 2005. *Falling behind. A brief on the living conditions of Palestinian refugees in Lebanon*. تقرير فافو 46.
- مؤسسة فافو، 2003. *الماضي الصعب والمستقبل الغامض: الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات في لبنان* (أوسلو).
- مؤسسة فافو، 2006. *دراسة عن قابلية العمل للفلسطينيين اللاجئين في لبنان* (أوسلو).
- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004. *الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر*.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية 2007. *الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر*.